بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٧) لسنة 2015
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2016

لغايات إستكمال إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2016 والسير بالمراحل الدستورية لإقرارهما وكذلك إعداد نظـــام تشكيلات الوزارات والدوائـــر والوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، والتزاماً بالنهج الاصلاحي سوف تواصل الحكومة تبني سياسات الانضباط المالي والتخطيط الامثل للموارد المالية المتاحة بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وخدمة اهداف الاقتصاد الوطني وتوزيع منافع التنمية على كافة محافظات المملكة.

وفي ضوء استكمال البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والحفاظ على المكتسبات التي تحققت ومواصلة العمل بالاجراءات اللازمة لتخفيض العجز وضبط نمو الدين العام، فقد تبنت الحكومة برنامجا تنفيذياً للاصلاح المالي للفترة (2015-2018) يغطي المرحلة الاولى من وثيقة رؤيـة الاردن 2025. ويشكل هذا البرنامج رؤية متكاملة وشاملة للمالية العامة من خلال الحفاظ على الانجازات التي تحققت واستكمال الاجراءات الهادفة الى تعزيز الايرادات المحلية وترشيد وضبط النفقات العامة وتحسين ادارة الدين العام وبما يضمن ضبط العجـــــز

والمديونية وتعزيز مساهمة الانفاق الرأسمالي في النمو الاقتصادي وتعزيز الرقابة المالية وزيادة الشفافية والافصاح المالي إضافة الى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. ويأتي هذا البرنامج بالتزامن مع قيام الحكومة باعداد البرامج التنموية للمحافظات للأعوام (2016 -2018) الهادفة الى تمكين المحافظات من تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية والاصلاح، وسيتم تضمين مخرجات هذه البرامج ضمن البرنامج التنفيذي التنموي للاعوام (2016-2018) والذي تقوم الحكومة بشكل موازٍ بإعداده ليمثل المرحلة الاولى من تنفيذ وثيقة رؤية الاردن 2025.

ولضمان تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للأولويات ولتحقيق الأهداف الوطنية وبشكل يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة، فقد حرصت الحكومة على اعتماد مخرجات البرنامج التنفيذي التنموي كأساس لإعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للاعوام (2016-2018) مع التركيز على الاولويات ضمن الاطار المالي متوسط المدى ووفق الموازنة الموجهة بالنتائج المعتمدة في اعداد الموازنة العامة.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لانفاق كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية لعام 2016، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2016 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

1. اعتماد مخرجات البرامج التنموية للمحافظات والبرنامج التنفيذي التنموي للاعوام (2016-2018) والمنبثق عن رؤية الاردن 2025 كأساس لإعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للاعوام (2016-2018)

وبما يضمن تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية.

2. المحافظة على مكتسبات البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي وتنفيذ محاور البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي للأعوام (2015 – 2018) الهادف الى إحتواء عجز الموازنة العامة والحد من تنامي الدين العام وبما يساعد على تعزيز الإستقرار المالي والنقدي في المملكة.
3. استكمال الاطار التشريعي والتنظيمي الهادف الى تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبما يضمن تعظيم التمويل للمشاريع الرأسمالية.
4. استكمال مشاريع الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة للحد من فاتورة الطاقة من خلال الاعتماد على بدائل الغاز الطبيعي وتشغيل ميناء الغاز المسال والطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء وبما يخفف من وطأة ارتفاع كلفة المنتجات النفطية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية.
5. مواصلة العمل على تقوية شبكة الأمان الإجتماعي وتقديم الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
6. تنويع مصادر التمويل وادخال ادوات تمويل جديدة كالصكوك الاسلامية وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام، والعمل على مراجعة قانون الدين العام وادارته بما يتماشى مع الممارسات الدولية ووضع ضوابط لسقوف الدين سواء للحكومة المركزية او كفالة قروض الوحدات الحكومية.

7. تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الهادف إلى تمويل الإحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة.
8. الإستمرار في إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.
9. متابعة تنفيذ الخطط التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في محاورها المختلفة بما يفضي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام.
10. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، وزيادة إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.
11. استكمال تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من منحة الصندوق الخليجي للتنمية وخاصة المشاريع ذات الاولوية الوطنية في قطاعات الطاقة والنقل والتعليم والصحة والطرق والمياه وتنمية المحافظات.
12. استكمال تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الهادفة الى توفير فرص عمل للقوى العاملة الاردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والاقل حظاً.
13. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وتعزيز مشاركة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية بما يساعد على ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات الرجل والمرأة بعدالة وبما يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات.

وقد استندت موازنة عام 2016 إلى التوقعات الرئيسية التالية :

1. تواضع النمو الاقتصادي في ضوء التطورات الاقليمية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.7%) لعام 2016 و(4.5%) لكل من عامي 2017 و 2018. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (7.0%) لعام 2016 و(7.2%) و(7.1%) لعامي 2017 و2018 على التوالي.

2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (3.1%) في 2016 ونحو (2.4%) في عام 2017 و(2.1%) في عام 2018.

3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (5.0%) لعام 2016 و نحو(5.8%) و(6.2%) لعامي 2017 و 2018 على التوالي.

4. نمو المستوردات السلعية بنسبة (2.5%) لعام 2016 وبنسبة (2.7%) و(3.5%) لعامي 2017 و 2018 تباعاً.

5. تراوح سعر برميل النفط خلال الفترة 2016- 2018 بحدود (60) دولار للبرميل الواحد.

6. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 نحو (6.5%) لتنخفض هذه النسبة إلى (6.2%) في عام 2017 ثم إلى (5.6%) في عام 2018.

7. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ستة شهور.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2016 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

1. عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
2. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين مع الاخذ بعين الاعتبار الكلفة المتبقية لتثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات الجهاز العسكري.
4. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
5. الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
6. رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي .
7. ضبط دعم مادة الخبز.
8. ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء الى جانب تخفيض بند الايجارات من خلال الاستخدام الامثل للابنية المستأجرة والتحول التدريجي لملكية الابنية الحكومية من خلال اصدار الصكوك الاسلامية.

9. الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتنفيذ مشروع تتبع وادارة المركبات الحكومية.
10. رصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية.
11. زيادة مخصصات دعم الجامعات الرسمية والاستمرار برصد المخصصات لدعم البلديات والمعونات النقدية المقدمة للاسر المحتاجة .
12. مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والمجلس الاعلى للشباب ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
13. رصد المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
14. رصد مخصصات لغايات الاستملاكات في عام 2016.
15. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه وتنمية المحافظات.
16. الاستمرار برصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الاردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والاقل حظاً .
17. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لبرنامج البنية التحتية للمحافظات بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية .

18. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء.
19. رصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية المحددة بموجب قرارات مجلس الوزراء الموقر مثل مشروع البطاقة الذكية والطريق الصحراوي .
20. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكتروني في تقديم الخدمات الحكومية.
21. مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
22. تطبيق نظام الكتروني لإدارة المخزون والمستودعات الحكومية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وعدم شراء اللوازم الحكومية في حال وجود فائض منها في الدوائر الاخرى.
23. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الاولويات والامكانات المالية المتاحة.
24. الاثر المالي الناجم عن اقرار قانون تنظيم توريد ايرادات الدولة على مستوى الايرادات والنفقات.
25. تعديل قانون ضريبة الدخل لاضفاء المزيد من الشفافية وتعميق مبادئ العدالة والمساواة اضافة الى تحسين المناخ الاستثماري.

26. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (2016-2018) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2015/10/15 مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات البرامج التنموية للمحافظات والبرنامج التنفيذي التنموي للاعـوام (2016-2018) وعلى أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات.

وعلى ان تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية واهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمـة (2016-2018) وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنـس

وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤلة عن تنفيذ هذه البرامج.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية الرامية الى احتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات (2016 -2018)، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2016.

2015/9/29

رئيس الـوزراء

الدكتور عبد الله النسور